

منظومة التربية والتعليم وسوق العمل في الجزائر

حاكمي بوحفص

كلية الاقتصاد- جامعة وهران - الجزائر

hakmib2001@yahoo.fr

ملخص البحث: يتناول هذا البحث العلاقة بين مخرجات التعليم والتنمية الاقتصادية من خلال عرض وتقديم تجربة الجزائر في مجال التربية والتعليم والتكوين وعلاقتها بسوق العمل، فهي تعرض السياق والواقع والتحديات والرهانات التي تواجه هذه المنظومة في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. كما تتناول التدفق والطلبات المتزايدة على المدرسة في الجزائر وتبرز الانجازات والمجهودات التي بذلتها الدولة للتوفيق بين الكم الهائل وأتمات التكوين وتكييف ذلك مع سوق العمل بهدف الاستجابة لتغيرات المحيط الجديد.

١. التقديم:

بادئ ذي بدء ينبغي الإشارة إلى أن العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل علاقة معقدة ومتشابكة بسبب تداخل الكثير من الهيئات والمؤسسات فيها وتوفرها على الكثير من الاتجاهات والمنظومات.

وبسبب انتشار التعليم في الجزائر وتوسعه وزيادة الكمية لعدد التلاميذ وعدد خريجي منظومة التربية والتعليم سنويا، والذي أصبح يتجاوز في أغلب الأحيان الفرص المتاحة من العمل، كل هذه العوامل أدت إلى عدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ولذلك يتناول هذا البحث إشكالية التعليم ومدى ملاءمته لسوق العمل بعد سنوات طويلة كان فيها التشغيل وتوظيف الخريجين مضمونا من طرف الدولة عن طريق المؤسسات التابعة لها، كما أنه يسلط الضوء على منظومة التربية والتعليم ومدى استجابتها للتدفق الهائل من التلاميذ في ظل الانتقادات الكثيرة التي يتعرض لها التعليم في الجزائر في قيمته وجودته وعدم قدرته على مسايرة تطورات المجتمع وتطلعاته وكذا انتقاد السياسات الاقتصادية في ظل الأبواب الموصدة في وجه الخريجين من طلبة الجامعة.

ومن خلال هذا البحث نسعى إلى تبيان العلاقة بين التعليم والتنمية وعرض وتحليل واقع التعليم في الجزائر بمنظوماته الثلاثة (التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني) وعلاقتها بسوق العمل والتحديات المطروحة على الاقتصاد ونظام التعليم.

٢. التعليم والتنمية:

قبل الحديث عن المنظومة التربوية في الجزائر يجب التذكير بأن التعليم هو الركيزة الأساسية لأي تنمية مستدامة لكونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته إضافة إلى كونه وسيلة تسمح للأفراد من الحصول على الخبرات والمعارف والمهارات اللازمة التي تزيد من قدرتهم على العمل والكسب وبالتالي تخرجهم من حالة الفقر وتمكنهم من الحصول على فرص عمل أفضل (١).

ولما كان التعليم مصدر أساسي من مصادر الإنتاجية التي من شأنها تدعيم قدرة رأس المال البشري ومن ثم دعم النمو الاقتصادي، فهناك علاقة بين مخرجات التعليم وبين احتياجات سوق العمل.

كما أن التعليم يؤدي دوراً إضافياً في عملية إعداد المهارات والخبرات للاقتصاد المعني رغم أن البعض يعتبر الإلمام بالقراءة والكتابة من طرف القوى العاملة يعتبر شرط أساسي للنمو الاقتصادي (٢) وكل ذلك يعتمد على نمو الاستثمار في رؤوس الأموال والمنتجات المادية وعلى توافر نظام الحوافز الذي يشجع صاحب العمل والعامل على السعي لاكتساب المعرفة والمهارة. وهناك اتجاهات في ربط التعليم بالتنمية وهي:

الاتجاه التقليدي: حيث يرتبط التعليم بعجلة التنمية والاقتصاد وأن المتعلم يستطيع مواجهة مشكلات الحياة والتكيف مع الظروف المحيطة به.

الاتجاه التوفيقي: وحسب هذا الاتجاه فان التعليم يقوم بإعداد الموارد البشرية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية سواءً تعلق الأمر بالناحية الكمية أو النوعية بشرط أن يستطيع المجتمع استخدام هذه الموارد البشرية من مخرجات التعليم استخداماً أفضل.

أما أسباب عدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل يمكن إنجازها في الآتي:

- عدم توفر المعلومات الكافية لاحتياجات السوق.
- معالجة إشكالية الكم بفتح تخصصات غير مطلوبة من طرف سوق العمل.
- سرعة تغير احتياجات السوق و بطء استجابة مؤسسات التعليم لذلك.
- حاجة المتخرجين إلى تنمية بعض المهارات التي تتطلبها أرباب العمل.

و في النهاية فان التربية والتعليم هما الآن أساس زيادة الفرص الاقتصادية وتحسين رفاهية الإنسان، حيث أن الموارد البشرية مسؤولة عن التغيير في فنون الإنتاج وأساليب التقدم الاقتصادي والاجتماعي.(٣)

٣. نظام التربية والتعليم في الجزائر:

يتضح من خلال البنية الهيكلية للنظام التربوي في الجزائر أنه يتكون من ثلاث قطاعات تقع جميعاً تحت الوصاية الإدارية لثلاث وزارات مستقلة (وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي، وزارة التعليم والتكوين المهني) وتشكل كل وزارة قطاعاً تربوياً مميزاً عن الآخر من خلال التنظيم والمؤسسات التابعة له وفي إطار من الاستقلالية، وقد شكل نظام التربية الوطنية على الدوام أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الجزائر.

٣-١: منظومة التربية الوطنية:

منذ البداية كلفت هذه المنظومة بمؤسساتها المختلفة تنظيم التربية الوطنية على أساس ديمقراطية التعليم ومجانبة لكل فئات المجتمع الجزائري، ومن المعلوم أن اهتمام هذه المنظومة بالكم الهائل والسعي لتوفير مقعد دراسي لكل طفل أدى إلى تسرب عدد كبير من التلاميذ سنوياً خاصة في فترة التعليم الإلزامي ونهاية الثانوية العامة دون حصولهم على مؤهلات تمكنهم من مواجهة سوق العمل، وتتميز هذه المنظومة في الجزائر بما يلي(٤):

- ٣٨ تلميذ في القسم الواحد في الأطوار الثلاثة الأولى.
- ٣٥ تلميذ في مرحلة الثانوية العامة.

- معلم واحد لكل ٢٨ تلميذ في الطور الأول والثاني وأستاذ واحد لكل ١٨ تلميذ في الثانوي.
- كما تستقطب المدارس حوالي ٧,٥ مليون تلميذ أي ربع السكان تقريبا موزعين على ٢٢,٧٨٣ مدرسة. (٥)
- تعكس هذه الأرقام المقدمة التزايد الكمي لفرض التكوين التي تقدمها الجزائر وإن كانت هذه الفرص غير موزعة بصفة عادلة بين المناطق والمقاطعات وبين المدن والأرياف، زيادة إلى عدم توزيعها توزيعا عادلا من حيث نوعية التعليم وجودته، ولا تضمن تكافؤ الفرص في الحصول على معارف ذات نوعية.
- نسبة كبيرة من التلاميذ الذي يباشرون التعليم في الابتدائي يغادر منهم ٩١٪ قبل حصولهم على شهادة البكالوريا وبالتالي يصبحون في مواجهة سوق العمل والتكوين المهني.
- ٥٪ فقط من التلاميذ يحصلون على شهادة جامعية.
- يغادر المدرسة سنويا ما يصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ إلى ٥٥٠,٠٠٠ تلميذ سنويا في إطار التسرب المدرسي.
- ٩٥٪ من التلاميذ يتسربون من التعليم خلال فترة التعليم الابتدائي إلى بداية التعليم العالي.
- ٩٪ فقط يحصلون على شهادة البكالوريا رغم ارتفاع هذه النسبة في السنوات الأخيرة.
- وإذا علمنا أن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل يقدر سنويا بـ ٢٥٠,٠٠٠ ويضاف إليه عدد المتسربين وحجم البطالة (١٣٪) الحالي يبين لنا الضغط الكبير على سوق العمل الجزائري والعمل الواجب بذله من طرف الدولة والعبء الكبير لهذه الضغوط على السياسة الاقتصادية في الجزائر.
- ارتفاع عدد التلاميذ قدر حاليا بـ: ٧,٥ مليون تلميذ في سنة ٢٠٠٦ وهو عدد كبير تستقطبه المدارس الجزائرية بنسبة ٩٧٪ بعد أن كان ٤٣٪ سنة ١٩٦٥.
- تبين أن توزيع نسبة التلاميذ تقدر بـ ٤٦,٠١٪ لصالح البنات و ٣١,٦٦٪ ذكور.
- تمثل مقاطعة الدراسة ما نسبته ٣١,٨٪ ممن تتراوح أعمارهم (٦ إلى ٢٤ سنة).
- ٣٣,٥٨٪ يتسربون طواعية.
- المتسربون في الوسط الريفي يمثل ضعف المتسربين في الوسط الحضري.
- التسرب في وسط البنات يفوق الذكور لدى فئة (٦ إلى ١٥) سنة.
- وهو ما يشير إلى ضعف وعدم فعالية وجاذبية النظام التربوي التكويني سواء على مستوى الأداء أو على مستوى التكوين التأهيلي، الأمر الذي ينعكس على إنتاجية العمل في الجزائر.
- وفي السنوات الأخيرة أي: منذ ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤ قامت الجزائر بتمويل إنجاز ٢٢,٧٠٠ حجرة (قسم) و ٦٨٧ ثانوية وهي إنجازات هامة في مسار المنظومة التربوية، حيث تمثل ٢٥٪ من الإنجازات الحاصلة منذ ١٩٦٢/١٩٩٨. كما تم في إطار خطة دعم النمو (٢٠٠٥/٢٠٠٩) حيث استلمت منظومة التربية ما يصل إلى ٧٠٠٠ حجرة وأكثر من ١٠٠٠ أكاديمية وما يصل إلى ٤٥٠ ثانوية. وتوسع الجزائر إلى إنجاز خلال هذا المخطط ربع الهياكل التي تملكها المنظومة التربوية حاليا والتي تم إنجازها على مدار أربعين سنة ماضية.
- وفي النهاية وبعد عرض هذه المعطيات عن المنظومة التربوية في الجزائر يمكن القول أن علاقة التعليم بالتشغيل تدرج في إطار المعالجة الميدانية لثلاث انشغالات تضطلع بها هذه المنظومة وهي:
- إشكالية تكافؤ الفرص في اكتساب المعارف والمهارات.
- الانشغال المتعلق بالشغل والذي كان يتعين على هذه المنظومة الاستجابة له.
- الانفتاح على المحيط وما يتطلب ذلك من إصلاح مبادئ وتنظيم هذه المنظومة التربوية.

وبالتالي فقد تبين بأن مستقبل التربية في الجزائر يتوقف على الحلول المقدمة لهذه الانشغالات، والتي ستحدد قدرة المنظومة التربوية على التكيف مع المتغيرات الجديدة المتسمة بالعمولة والتطورات الناتجة عنها، ومن ثم صارت نوعية الموارد البشرية في ظل المنافسة الدولية عنصرا أساسيا وأصبحت تكتسي طابعا استراتيجيا نظرا للعالم الذي ترسمه العمولة والدور الحيوي الذي تؤديه التربية والتعليم في هذا العالم.

يتبين من خلال هذا البحث أن زيادة الطلب على التعليم من خلال زيادة عدد التلاميذ وزيادة نمو السكان وتطلعات المجتمع ومسايرة عملية الانفتاح الذي عرفته الجزائر حول فكرة "المدرسة للجميع" إلى أولوية أخرى وهي عدم ترك الأطفال في الشارع، مما فتح المجال لمبادرات أخرى خاصة على مستوى التكوين المهني.

٣-٢: منظومة التعليم العالي :

وهي ثاني منظمة في مؤسسة التربية والتعليم وتتكون من مدارس التعليم العالي والتي تتفرغ إلى جامعات ومراكز وكليات ومدارس كبرى، أي ٥٨ مؤسسة جامعية منها ٢٧ جامعة، بما فيها جامعة للتكوين المتواصل والتي لها فروع في كل المحافظات تقريبا، و١٦ مركزا جامعيًا، و٥٥ مدارس وطنية و٠٦ معاهد و٠٤ مدارس عليا، وهذه بعض المؤشرات الدالة على هذه المنظومة:

- نسبة الطلبة في الجامعة وصلت ٩٣٠,٠٠٠ طالب.
- عدد الطلبة المسجلين في التدرج تزايد من سنة ٩٩/٩٨ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تزايد بـ ٢٩ ٪.
- عدد الخريجين ١١٠,٠٠٠ خريج جديد.
- وتيرة تزايد عدد الطلبة فاقت وتيرة نمو السكان.
- ما يمكن ملاحظته هو أن هذا التطور مصحوبا باختلالات كثيرة نالت بشكل كبير من نوعية التعليم ومردوديته (٧) الأمر الذي يرهن كل المجهودات المبذولة حتى الآن.
- ارتفع عدد الأساتذة من ١٦,٢٦٠ أستاذ إلى ٢٧,٦٠٠ أستاذ خلال السنة الجامعية ١٩٩٩/٩٨.
- شبكة تحتوي على ٢١٩ إقامة جامعية للطلبة تأوي ٥٠٪ من الطلبة المسجلين في الجامعة.
- ٨٦٪ من الطلبة المسجلين يستفيدون من المنحة الجامعية.
- تملك الجزائر اليوم في مجال قطاع التعليم العالي شبكة جامعية غاية في الأهمية والكثافة ومعاهد ومدارس متنوعة تتوزع على ٤١ ولاية، ورغم أهمية شبكة الجامعة هذه إلى أنها تبدو غير كافية أمام العدد المتزايد من الطلبة حيث يتوقع استقبال القطاع ١,٤٠٠,٠٠٠ طالب خلال ٢٠١٠/٢٠٠٩ وهو يبين بدوره حجم الجهود المطلوبة لتلبية هذا الطلب المتزايد ولذلك سجلت الجزائر مشاريعا عديدة تخص الموارد البشرية والبناء التحتي والإمكانات المادية لتعزيز قدرة القطاع على الاستقبال وطاقات الايواء دعما للتكفل بهذا العدد الكبير (٨).

٤. منظومة التكوين المهني:

ورثت الجزائر عن النظام الاستعماري ٤٣ مركز تكوين مهني يدرّب بأبسط المستويات، وبسبب التطلعات الكبيرة للمجتمع أنشأت الدولة مدارس مهنية كبرى ومتوسطة تابعة للوزارات، وكذا مدارس تابعة للشركات وخلال مخططات التنمية التي أنجزتها عمدت الجزائر منذ ١٩٧٦ إلى إنشاء هيئة عمومية تكفلت بوضع استراتيجية التكوين المهني وأنشأت جهازا مهنيا

متطورا، حيث تقرر بناء ١٠٠ مركز للتدريب المهني كما ونوعا لانحاز مشاريع التنمية المرجحة وتتكون هذه المنظومة بدورها من عدة مؤسسات:

- المدارس والمراكز المهنية التابعة للوزارات وهي حوالي ٧٠ مدرسة يتلقى فيها التدريب ما يصل إلى ٢٣,٥٠٠ عامل مهني سنويا.
 - مراكز مهنية تابعة للشركات الوطنية.
 - مدارس خاصة التي وصل عددها إلى ٥٤٥ بقدره استيعاب تصل إلى ٤٢,٧٠٠ متدرب.
 - المراكز والمعاهد التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهني ويبلغ عددها ٩٠٠ هيكل منذ ٢٠٠٦ بطاقة استيعاب تصل إلى ٦٥٠,٠٠٠ متعلم، وللملاحظة فإن هذه الهياكل التابعة للوزارة تضاعفت خلال الفترة ٢٠٠٥/١٩٧٥ بحوالي ٢١ مرة، وتعتبر من أوسع الأجهزة الخاصة بالتدريب والتكوين المهني في المنطقة العربية.
- وبسبب التطور السريع تبين أن هذا القطاع أصبح كبيرا وثقيلًا وفي حاجة إلى جهود للإصلاح وعصرنته وإدخال آليات عمل جديدة عليه تجعل منه جهازا سريعا وقادرا على تلبية احتياجات سوق العمل (٠٩).
- وفي سياق تطور منظومة التكوين المهني يمكن القول أن القطاع عرف عدة تحديات ومر بمجموعة من المراحل نلخصها فيما يلي:

مرحلة ١٩٧٥-١٩٨٥

تميزت هذه الحقبة بالإنشاء المكثف لهياكل التكوين المهني وتدريب أكبر عدد من الشباب والعمال.

مرحلة ١٩٨٥-١٩٩٩

تميزت هذه المرحلة بظهور بعض المؤشرات على عدم التلاؤم بين عروض المهن والطلب الاجتماعي المتزايد، وثم بذلك إنشاء المعاهد المتخصصة في التكوين المهني.

مرحلة ١٩٩٩ إلى يومنا هذا :

يمكن القول بأن هذه الفترة تميزت بتحديات عديدة عرفتها الجزائر منها عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتدهور مناحي الحياة لفئات عريضة من السكان، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاختلالات الهيكلية (١٠).

٤-١: ارتباط التكوين المهني بنظام التعليم العام وسوق العمل:

واجه التكوين المهني في الجزائر قبل الشروع في تطبيق الإصلاحات الجديدة صعوبات ومشاكل كثيرة بسبب الاختلالات التي كان يعرفها النظام التربوي وخاصة بعد فترة التعليم الإلزامي القاعدي مما بين أن نظام التكوين المهني غير مرتبط بنظام التعليم العام، إضافة إلى نظرة المجتمع الدونية بسبب اعتقاد الأسر الجزائرية أن الالتحاق بالتكوين المهني هو فشل دراسي وبالتالي أصبح التكوين المهني الوعاء الذي يحمي المتسربين من نظام التعليم العام، وبذلك اتجه الاهتمام الأول إلى الجانب الكمي دون النوعي من خلال المحاولة الجادة للتكفل بالأعداد المتزايدة من التلاميذ المتسربين الذين يقدر عددهم ٦٠٠,٠٠٠ ألف تلميذ سنوي، كما يستقبل قطاع التكوين سنويا ٢٥٠,٠٠٠ متدرب.

إضافة إلى كل هذه العوامل فان نسبة التسرب المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي إلى مرحلة التعليم العالي تبلغ ٩٥٪ مما يعني أن ٥٪ من التلاميذ الذي يدخلون المدرسة يصلون إلى مرحلة التعليم العالي، كما أن قطاع التكوين المهني سجل نسبة عالية من التخلي عن التكوين والفشل في متابعته، إضافة إلى أن التخصصات الموجودة في قطاع التكوين لا يستجيب

للاحتياجات سوق العمل الحقيقية وسيكون لذلك تأثيرات اقتصادية واجتماعية كثيرة تتجلى في تفاقم البطالة لعدم تطابق مخرجات التكوين مع احتياجات السوق (١١).

وإلى وقت قريب جدا كان نشاط مراكز التكوين المهني في الجزائر يجري بمعزل عن سوق العمل ومنغلق على نفسه ومسير بقواعد وأهداف داخلية، وأن مؤسسات التكوين التابعة للقطاعات الاقتصادية المختلفة كانت تكون لاحتياجاتها وقد تخلت عن هذا التكوين لاحقا بسبب الأزمة التي عرفها الاقتصاد وكان لذلك بعض الآثار تمثلت في غياب العلاقة مع عالم الشغل كون أن نمط التكوين أصبح لا يلي طلبات ورغبات أرباب العمل، وكون ذلك صورة دونية عن التكوين لدى الأسر وأصحاب العمل، إضافة إلى أن برامج التكوين المهني أصبحت لا تتماشى مع التطور التكنولوجي وتطور المهني ونتج عن هذه الأوضاع تأثيرات تتعلق بـ:

- صعوبة إدماج الخرجين.
- صعوبة الحصول على يد عاملة تستجيب للمتطلبات الجديدة (التطور، الانفتاح، العولمة...).

وكانت المبادئ الأساسية لإستراتيجية إصلاح القطاع ترمي إلى:

- تنوع مؤسسات التكوين.
- إعادة النظر في صلاحيات إدارة التكوين المهني وتحسين نوعيته.
- ضرورة توطيد علاقة التكوين بنظام التعليم واحتياجات سوق العمل.
- الحق في التكوين المستمر يعتبر الضمان للتكيف مع منصب العمل وحركية العامل وانتقاله من قطاع ونشاط إلى آخر.
- انفتاح نظام التكوين على محيطه الداخلي والخارجي.

وأخيرا فإن آفاق تنمية قطاع التكوين المهني في الجزائر للفترة المقبلة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف النوعية نذكر

منها:

- تحسين أداء مؤسسات التكوين.
- تنمية وتطوير قطاع التكوين والتمهين.
- عصرة الوسائل والمناهج التعليمية.
- تحيين مدونة الفروع والتخصصات المهنية.

٤-٢: إصلاح منظومة التعليم:

عمدت الجزائر منذ ٢٠٠٢ إلى إدخال إصلاحات عميقة على منظومة التعليم انطلاقا من عدة تحولات نوجزها فيمايلي:

- تداعيات العولمة وما تتطلبه المنافسة من إنتاج بأقل الأسعار وفي أقل وقت ممكن.
- إدخال معايير جديدة في التدريس بسبب اضطراب العمال إلى تغيير العمل باستمرار، مما يتطلب إثبات الكفاءة واكتساب كفاءات جديدة باستمرار بهدف التكيف مع متطلبات السوق المتقلبة، كل هذه العوامل تؤدي إلى إعادة النظر في مفاهيم التدريب وأنماط التعليم وإدخال طرق بيداغوجية وتقييمية جديدة على معايير أداء المنظومات التعليمية والتدريبية وعلى أداء العمال.

بالإضافة إلى تداعيات داخلية أخرى نذكر منها:

- إعادة هيكلة المؤسسات وتسريح العمال وضعف التنسيق بين هيئات الشغل ومنظومة التربية والتعليم، وبالتالي عدم توافق مخرجات هذه المنظومة كما وكيفا مع احتياجات سوق العمل.
- وقد تم اعتماد لجنة وطنية لإصلاح المنظومة سنة ٢٠٠٢م وأدخلت الجزائر مجموعة من الآليات:
- التكفل بفئات المتسربين.
- تعليم ثانوي عالي وتكنولوجي.
- تكوين مهني يعتمد على تدريس مهني والبحث في المهن اليدوية.
- إلحاق التعليم المهني بوزارة التكوين.
- توجيه التكوين المهني نحو القطاعات ذات الأولوية (الصيد البحري، الصناعة التقليدية.. الخ).
- إدخال الاحترافية على التكوين والتعليم المهني لتكون مخرجاته مؤهلة تأهيل يسمح لها الاستجابة لمعايير العمل.

٤-٢-١- أهداف هذا الاصطلاح:

تكيف هذه المنظومة مع الطلب الاجتماعي والاقتصادي والحد من الضغط على التعليم العالي ولذلك تم فتح ٢٦ فوج تعليم مهني في ١٣ معهد منذ ٢٠٠٥م.

٥. أما الإصلاحات الجديدة في قطاع التعليم العالي:

إن الإصلاحات المشار إليها سابقا أدت بالسلطات العمومية إلى بلورة جهود الإصلاح في نظام التعليم الجامعي من خلال توفر الإمكانات البيداغوجية والعلمية والتربية والمادية والهيكلية التي تسمح بالاستجابة لتطلعات المجتمع وفي نفس الوقت ملاءمة أنماط التعليم العالي تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم، وقبل الحديث عن الإصلاح المرجو لا بد من الاستشارة على أنه يتوخى تحقيق ما يلي:

- التأكيد على الطابع العمومي للتعليم العالي (١٢)
- ضمان تكوين نوعي مع ضمان التكفل بالطلب الاجتماعي
- تحقيق التأثير والتفاعل المتبادل بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- التفتح على التطور العلمي والتكنولوجي وتشجيع التعاون الدولي في مجال البحث
- تدعيم وترسيخ أسس التشاور والمشاركة في تسيير الجامعة.
- ويهدف رفع كل هذه التحديات تشرع الجامعة الجزائرية في إصلاح التعليم العالي معتمدة على:
- ضمان تقديم تكوين نوعي ضمنا لإدماج مهني أحسن.
- التكوين للجميع على مدى الحياة.
- استقلالية المؤسسات الجامعية.
- انفتاح الجامعة على العالم.

٥-١: هيكلية التعليم العالي في إطار الإصلاح:

أدخلت الجزائر منذ سنوات قليلة إصلاحات على التعليم العالي منها اعتماد نظام جديد يسمح بحصول الطالب على

الشهادات التالية:

- شهادة الليسانس (L)

- شهادة الماستر (M)

- شهادة الدكتوراه (D)

ويعتمد هذا النظام على ثلاث مراحل تكوينية جامعية:

المرحلة الأولى: شهادة البكالوريا+ثلاث (٣) سنوات شهادة الليسانس

المرحلة الثانية: شهادة البكالوريا+خمسة (٥) سنوات شهادة الماستر

المرحلة الثالثة: شهادة البكالوريا+ثمان (٨) سنوات شهادة الدكتوراه

في مجال تنظيم الحصول على شهادة الليسانس تبقى الإشارة إلى أن الدراسة في هذه المراحل تنظم في طورين تكوينيين،

قاعدية من سداسي إلى أربع سداسيات للحصول على المبادئ الأولى للتخصص، حسب فرعين:

▪ فرع أكاديمي: يسمح للطالب بمواصلة دراساته الجامعية أكبر طولا وأكثر اختصاصا.

▪ فرع مهني: شهادة الليسانس المهني تسمح بالاندماج بعالم الشغل

تنظيم شهادة الماستر تدوم سنتين يسمح فيها لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمي الذي تتوفر فيه شروط

الالتحاق كما تسمح بالالتحاق لحاملي شهادة لسانس مهني بعد فترة في عالم الشغل، العودة إلى الجامعة ويحضر من هذا النوع

في التكوين اختصاصيين:

تخصص مهني: يمكن الطالب من الحصول على تكوين أوسع في مجال ما يؤهله لمستوى أعلى من الأداء والتنافسية ويبقى

هذا الماستر دائما مهنيا.

تخصص ماستر في البحث: يتأهل الطالب إلى نشاط البحث في الجامعة القطاع الاقتصادي.

أما شهادة الدكتوراه فيتطلب الاستقرار للبحث والعمل الجماعي.

يقدم هذا النظام الجديد، رؤية جديدة للتكوين الجامعي الذي يركز على استقلالية الجامعة على أساس تسيير فعال،

وتقديم عروض تكوين متنوعة ومنظمة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي، ومن تم هدفه إنشاء جامعة جديدة تنسجم بالحوية

والعصرية متفاعلة مع محيطها ومفتوحة على العالم رغم بعض الانتقادات التي توجه إلى هذا النظام كونه طبق بدون تحضير

الأرضية اللازمة والإمكانات الضرورية. (١٣)

انطلاقا مما سبق يمكن القول: أن هناك عدة تحديات تهدد الجامعات الجزائرية نذكر منها:

▪ حقق التعليم في الجزائر نتائج إيجابية كبيرة و إنجازات هامة خلال العقود الماضية ولكن من حيث النوعية

والكيف ما يزال متدنيا ويتطلب بذل جهود كبيرة .

▪ تدني مستوى التعليم للمعلم والتلميذ على حد سواء يتطلب ضرورة إعادة النظر في أنظمة وأنماط التكوين

والتعليم لإعادة بناء القدرات والمهارات في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات.

▪ يعتبر التعليم في الجزائر تعليما غمطيا موحدا ومتشابهها ويتطلب ضرورة تنوع تخصصاته.

▪ رغم أهمية التعليم التابع للدولة إلا أن هذا النوع ما يزال يغلب عليه ثقافة الكم وعدم الاهتمام بالنوعية وما

يتطلبه ذلك من إرساء أسس الإدارة الجامعية الرشيدة.

- إن علاقة التعليم العالي بمستويات التعليم الأخرى والجمود الذي يميز تنظيم هذا المنظومة وتسيرها يؤثران تأثيرا كبيرا على نتائج قطاع التعليم العالي.
- ضرورة بحث ديناميكية علمية وتقنية جديدة لإعادة الاعتبار لأهم الفروع العلمية والتقنية وتحسين البرامج والتكوين المتواصل للأساتذة للرفع من مستوى التأطير والانفتاح على الجامعات والمدارس العالمية.

٦. علاقة التعليم بسوق العمل في الجزائر:

تدرج العلاقة بين التشغيل والتعليم في الجزائر منذ الاستقلال وحتى منتصف الثمانينات في إطار العلاقة بين الدولة والمواطنين من منطلق الدولة المهيمنة (المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد)، وبالتالي تشرف على المدرسة ومؤسسات التعليم بدون منافسة من قبل القطاع الاقتصادي، وتقوم في نفس الوقت بالتوظيف وتوفير فرص العمل للخريجين من خلال المؤسسات العمومية المملوكة للدولة.

وكان من نتائج ذلك أن كل من حصل على تكوين يجد منصب عمل مما أدى إلى تجزئة سوق العمل فكانت عقود العمل مسبقة بعقود التكوين.

ومن خلال هذا السياق يتبين أن النموذج المتبع كان يتمنع بالمرونة طالما أن التكوين كان يتقرر عن طريق المستعملين سواء كميًا أو نوعيًا.

لقد واجهت منظومة التعليم في الجزائر ظاهرة تعميم التعليم (١٤) (التعليم مجاني وللجميع). ونتج عن ذلك بمرور الوقت عزلة هذه المنظومة عن حاجات الاقتصاد وبالتالي فإن تطور سوق العمل يعكس التفاوت والاختلال اللذين ميزا هذه العلاقة خلال مسار تطور هذه المنظومة .

إلى جانب أولوية التعليم في الجزائر شكل التشغيل أحد الانشغالات الكبرى التي ميزت الجزائر بعد الاستقلال، وبمرور الوقت وخلال الأزمة الهيكلية التي عرفتها الجزائر في سنة ١٩٨٦م المتسمة بتوقف النمو وتفاقم البطالة تغيرت علاقة التعليم بالشغل وتطلب هذا السياق الجديد اقتصاد عمل حقيقي يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المحددة للعرض والطلب في قطاع التعليم وسوق العمل، وأنواع التكوين اللازمة. فبعد فكرة " المدرسة للجميع"، صار من الضروري أن تكون هذه المدرسة، تتسم نوعية والتي يمكن فيها التمييز بين تكافؤ الفرص في الحصول على المعرفة وبين التعليم الجماهيري.

وبسبب ما تم سرده سابقا أصبحت العلاقة بين التعليم وسوق العمل مطلبًا رئيسيًا تمليه الظروف والتحديات التي عرفتها

البلاد منها:

- ظاهرة البطالة التي بدأت في الارتفاع (١٧٪ سنة ١٩٨٦).

- الاستجابة للانفتاح والتطور السريع للمحيط التكنولوجي والمعلوماتي.

كل هذه الأسباب جعلت ضرورة التكيف بين منظومة التعليم وسوق العمل أمرًا ذا أهمية بالغة لضماننا للنجاح وسدا للفجوة بين الأعداد الهائلة والاستجابة الغير مرنة من طرف سوق العمل، ناهيك عن التسريبات المدرسية، وقد ازدادت هذه المتطلبات تعقيدًا بعد تطبيق بنود توافق واشنطن وانعكاساتها السلبية، فقد وجد لأول مرة العمال والخريجين أنفسهم بلا عمل بعد أن كان التشغيل الكامل مضمونًا في ظل نظام التخطيط المركزي سابقًا.

ورغم ذلك فقد تم إنشاء عدد كبير من مناصب العمل بسبب ارتفاع نسب الاستثمار العمومي حيث تم إنشاء ١٤٠

ألف منصب خلال ١٩٨٠-١٩٨٤ وانتقلت البطالة من ٣٣٪ سنة ١٩٦٦ إلى ١٦٪ سنة ١٩٨٥ و ١٧٪ سنة ١٩٨٦ ونتج عن ذلك:

ارتفاع عدد العمال الدائمين في قطاع الشغل انتقلت النسبة من ٣٥٪ لسنة ١٩٦٦ إلى ما يقارب ٦٠٪ سنة ١٩٩٧ وخاصة بقطاع الصناعة والأشغال العمومية.

وخلال فترة أوائل وأواخر السبعينات ثم إنشاء ١٠٠,٠٠٠ منصب وكان معدل الاستثمار في حدود ٣٣٪ مقابل ٤٥٪ في السبعينات وكانت البطالة في حدود ٢٢٪ وأدى ذلك باستمرار إلى:

- انخفاض مستمر في معدل البطالة.
- ارتفاع الأجور الحقيقية وتحسن القدرة الشرائية.
- وجود سوق داخلي كبير.
- محيط دولي متساهل واستقرار أسعار البترول.

ما يمكن ملاحظته في حالة الجزائر أن الاستثمار المنجز خلال هذه الفترة كان له دورا كبيرا في نمو الوظائف التي كانت تنمو بمعدل ٤,٤ ٪ سنويا حتى نهاية الثمانينات في مقابل نمو ديمغرافي قدره ٣٪ (١٣)

يتضح من خلال هذه الدراسة مساهمة مجمل القطاعات في توفير فرص العمل عكس ما هو عليه الحال في الوقت الراهن المتميز بنمو اقتصادي ووفرة نفطية أدت إلى وجود موارد مالية كبيرة (احتياطات الصرف) بلغت أرقام قياسية في مقابل ضعف في نمو القطاعات الرئيسية (الصناعة، الزراعة و الخدمات) وبالتالي نستطيع القول بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض ما يسمى بالمرض الهولندي.

وبعد الأزمة وبدء انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي وتحويل العمالة إلى القطاع العصري الناشئ (الخدمات) أدى إلى إعادة رسم مظهر سوق العمل وبدأ تغير إشكالية الشغل في الجزائر، فبعد أن كان منصب العمل الدائم هدف السياسة الاقتصادية أصبح العمل المؤقت قاعدة السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة، كان سوق العمل يتميز بمكانة وأهمية القطاع الصناعي الذي يقوم بدور المحرك والمنشأ لمناصب العمل، وتميز سوق العمل كذلك بقلّة تدخل المصالح العمومية. بعد الثمانينات وبسبب ضعف الاستثمار منذ ١٩٨٦ الذي سجل أضعف معدلات، وعدم اكتمال المشاريع المبرمجة، توجه النشاط الاقتصادي لصالح قطاعات السكن والهياكل القاعدية عكس ما كان في السابق في ظل أوضاع تتميز بـ:

- انخفاض أسعار النفط.
- اعتماد الجزائر سياسة مستمدة من توافق واشنطن.
- تراجع القطاعات الجزائرية الواعدة بالنمو (الصناعة/ الزراعة).
- أصبحت الفرص المنشأة في الإدارة تصل إلى ٥٦٪.

١-٦- سوق العمل في الجزائر في ظل الإصلاح:

بعد تطبيق برامج مستمدة من إجماع واشنطن (الخاص ببرامج وسياسات التكيف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) منذ ١٩٨٧ وما أفرزته من تفاقم البطالة وتفاوت في المدخيل وتسريح العمال وغلغ المؤسسات. بعد فترة مع برامج الإصلاح في الجزائر والتي استمرت إلى غاية مارس ١٩٩٨م أفضت هذه البرامج إلى:

- نتائج مشجعة على مستوى التوازنات المالية الكلية وتمكنت الجزائر من الحصول على معدل نمو اقتصادي موجب بعد سلسلة من المعدلات السالبة (١٤)
- في المقابل تراجع النمو خارج المحروقات بـ ٣٪.
- قلة الاستثمارات الداخلية والأجنبية.

- ترايد الداخلين الجدد(العمال الذين يدخلون إلى سوق العمل لأول مرة) من حملة الشهادات.
- ظهور بطاقة خاصة تمس المؤهلين في المدن.
- أغلب العاطلين في فئة الشباب.
- زيادة على ضعف طاقة الإنتاج.
- تغير ملامح وجوهر البطالة في كل الإصلاح حيث.
- ٢/٣ طالب العمل لأول مرة .
- ٨٠٪ شباب لا يتجاوز عمرهم ٣٠ سنة.
- ٧٠٪ من العمال غير مؤهلين.
- ظهور بطاقة النساء ٣٨٪ وتصل الآن إلى ٤٠،٤٪.
- الفئات المحرومة تقدر ٤٤٪.
- ٣٦،٧٪ من المناصب المنشأة لا يتعدى مستواها الدراسي المرحلة الابتدائية.
- ٣١٪ مستوى متوسط، ١٠،٧٪ مستوى عالي.
- البطالة جاءت في ظل الإصلاح متأثرة بعوامل عديدة منها غلق المؤسسات وتسريح العمال ونمو طلبات العمل الجديدة.

لتخفيف ضغوط سوق العمل وملائمة التعليم لذلك اتخذت عدة إجراءات منها:

- تشغيل الشباب.
 - إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار.
 - إنشاء الصندوق الوطني لتأمين على البطالة.
 - اعتماد برامج المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
 - اعتماد عقود ما قبل التشغيل خاصة الخريجين من الجامعة.
 - توفر قروض صغيرة للشباب العاطل عن العمل.
- رغم أهمية هذه الآليات و تشابهها مع كثير من البلدان مثل تونس إلى أن هذه الآليات في حالة الجزائر كانت عاجزة عن امتصاص البطالة ولا تعوض الشاب عن منصب عمله الدائم الذي تم تسريحه منه لأسباب اقتصادية، فقد كانت هذه الآليات المعتمدة غير منتشرة في جميع المقاطعات وعدم تركزها وبالتالي فقد كانت منعزلة مؤقتة.(١٥)
- وبعد فترة من انتهاء الإصلاحات الاقتصادية تبدو البطالة أقرب إلى التراجع حتى وصلت إلى حدود ١٥٪ سنة ٢٠٠٦ رغم أن صندوق النقد الدولي يشير إلى ٢٠٪ ولكن في جميع الحالات ورغم اختلاف الأرقام فإن البطالة الآن في حالة الجزائر بين الاحتواء والتحدي رغم أنها لم تعد عائق وأصبحت قابلة للتسيير.
- رغم ذلك يبدو انفصام بين سياسة التعليم والسياسة الاقتصادية بحيث لا تزال بطالة الخريجين مرتفعة، ولذلك تبقى البطالة بين التحدي والاحتواء حيث طلبات العمل خلال (٢٠١٥/٢٠٠٠) تصل إلى ١٩،٩٪ في الوقت الذي تصل عروض العمل المتوقعة إلى ١٧٪ في ظل عدم التوازن بين العرض و الطلب في حال الجزائر فقد عرف القطاع الموازي (غير الرسمي) نموا كبيرا في المدن وأصبح يشكل قطاع ممص ومستوعب للعمال الذي لم يستطع القطاع الرسمي إستيعابهم.

- وفي النهاية يتضح من خلال هذا البحث الاختلالات الخاصة بفشل منظومة التربية والتعليم في الجزائر فيما يلي:
- الطابع المتناقض بين الكم والنوع في سياسة التعليم في الجزائر.
 - الهدف من تعميم التعليم لم يتحقق رغم تدعيمه بالتعليم الجماهيري بحيث لم يتم توفير شرط النوعية.
 - تهميش التعليم التقني.
 - غياب التنسيق بين نظام التربية والتعليم ومنظومة التكوين المهني من جهة وانفصالها عن عالم الشغل.
 - غياب الاحتكاك بين المنظومة التربوية والمحيط الاقتصادي.
 - العبء الديمغرافي والضغط المالية التي واجهتها الجزائر منذ ١٩٨٦م، وأثر ذلك على القدرة الشرائية.
 - عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

٧. الخاتمة:

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة وبالنظر إلى التزايد السريع للشغل الذي ولد الحاجة إلى الخبرات والمؤهلات فإن منظومة التعليم والتكوين لم تكن قادرة مع الاستجابة لهذا الطلب، وأن سوق العمل عرف تسييره وتقويمه عجز وضعف كبير. التحسن الذي عرفه الاقتصاد في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية من حيث التوازنات المالية يخفي حقيقة مؤلمة بالنسبة للجوانب الاجتماعية (البطالة، الدخل، القدرة الشرائية) وبالتالي فإن سوق العمل في الجزائر لا يزال يسجل نفس الإختلالات السابقة بسبب عدم تطابق حجم الطلب مع العرض وقد عرف تسييره ومن ظل حركة الإصلاح نقائص وعجز كبير.

الأسباب الحقيقية وراء ترمي الأوضاع الاجتماعية وتفاقم البطالة ونقص التشغيل تعود إلى:

- النمو الديمغرافي و زيادة السكان في سوق العمل.
 - انخفاض نسبة الاستثمار بسبب سياسات و مخططات التعديل الهيكلي.
 - ضعف مردودية منظومة التربية و التكوين و عدم ملائمة مخرجاتها لسوق العمل.
- ينبغي الاستفادة من التغيرات الحاصلة الآن على اعتبار أن العولة رهان واعد بالأمل سبب ما يترتب عليها من تزايد حجم المبادلات والتطورات التكنولوجية واستثمارات مباشرة ينبغي الاستفادة منها وتجنب انعكاساتها والتي نخص منها:
- التهميش والإقصاء في حالة عدم استغلال الإمكانيات.
 - هيمنة قواعد السوق.
 - هروب الأموال.
 - عدم التكافؤ في الحصول على المنافع.
 - اعتماد التدريب والتأهيل لأنه أحد الدعامات للمساعدة في توازن بين مخرجات التعليم وسوق العمل.
 - ضرورة تحسين مناخ الأعمال ودعم النشاطات المحفزة لفرص العمل.
 - تحديد الدولة لدورها.
 - جعل روابط بين التعليم وسوق العمل.
 - مراجعة قوانين العمل.
 - اعتماد رؤية ومقاربة تأخذ بعين الاعتبار التشغيل كقاعدة انطلاق لكل برامج التنمية.
 - إدماج القطاع غير الرسمي في إستراتيجية تنمية القطاع الوطني الخاص.

٨. المصادر:

١. أحمد الكواز (٢٠٠٢) السياسات الاقتصادية و رأس المال البشري ورقة مقدمة إلى مشروع بحث ميداني حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائدها المعهد العربي للتخطيط الكويت ص ٥٥
٢. علي توفيق الصادق (١٩٩٦) التنمية الاجتماعية أثناء التكيف الهيكلي تناقص أم فرصة صندوق النقد العربي أبوظبي ١٩٩٦ ص ٢٧٣.
٣. عماري عمار (٢٠٠١) آثار الإصلاحات على قطاع التربية الوطنية في الجزائر مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٢٥ ، ٢٠٠١ ص ١١٤.
٤. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٩) تقرير حول علاقة التكوين بالتنشغيل الجزائر ١٩٩٩ ص ٢٠.
٥. عبد اللطيف بن أشنهو (٢٠٠٤) عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق ، فيفري ٢٠٠٤ ص ٣٤ إلى ٣٦ ، ٩٥.
٦. معطيات وزارة التربية www.meducation-edu.dz
٧. لحسن عبد الله باشيو (٢٠٠٥) نموذج رياضي لمقاربة و تحمسين نوعية برامج التعليم في الجامعة الجزائرية ، مجلة علوم إنسانية ، العدد ٢٢
٨. www.uluminsania.net
٩. معطيات وزارة التعليم العالي www.mesrs.edu.dz
١٠. فرحات بن حمادة (٢٠٠٦) أهمية وسائل تطوير التصنيف المهني و المعايير الجزائرية في ضوء المستعيرات الدولية ورقة مقدمة للدوة العربية مكتب العمل العربي القاهرة جوان ٢٠٠٦ ، ص ٠٨ إلى ١٥.
١١. أنظر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي مرجع سابق ص ٢٤.
١٢. أنظر موقع الوزارة www.mfp.gov.dz
١٣. موقع الوزارة السابق
١٤. المرسوم التنفيذي رقم ٣٧/٤ مؤرخ في شوال ١٤٢٥ الموافق لـ ٢١/١١/٢٠٠٤ يتضمن شهادة ليسانس نظام جديد .
١٥. المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرجع سابق ص ٨٨.
١٦. حاكمي بوحفص السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٩٩/١٩٨٨ جامعة وهران الجزائر ص ١٦٧ إلى ١٧٩.